الوجه الإمبريالي للعقوبات الاقتصادية الأمريكية ـ حصار سورية

منير الحمش(*)

رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ـ القاهرة.

تمهيد

في لحظة الانتقال من نظام دولي قائم على القطبية الواحدة المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام دولي جديد، قد يكون متعدد الأقطاب، كما قد يكون نشر موجة جديدة من الفوضى والعنف وعدم الاستقرار، في هذه اللحظة تزداد شراسة الإمبريالية، وتتعدد أساليبها، بهدف استمرار هيمنتها وتسلطها على مقدرات شعوب وبلدان العالم.

تعد الحروب الاقتصادية، وحروب الخنق، من أهم أدوات وأساليب الإمبريالية الأمريكية، لاستمرار سيطرتها وإخضاع شعوب العالم ودوله لمشيئتها في نهب الثروات وتدعيم النزعة الإمبريالية، وإحكام السيطرة.

وتعد الحروب الاقتصادية، وحروب الخنق، من أهم أدوات وأساليب الإمبريالية الأمريكية، لاستمرار سيطرتها وإخضاع شعوب العالم ودوله لمشيئتها في نهب الثروات وتدعيم النزعة الإمبريالية، وإحكام السيطرة.

تتخذ «حروب الخنق» أسلوباً مختلفاً عن أساليب الخشونة التي تتبعها الحروب العسكرية، وكذلك أسلوباً مختلفاً عن الحروب الناعمة، إذ إنها تعتمد على عملية «خنق» اقتصادي وسياسي ومالي فضلاً عن الحصار العسكري وحظر انتقال التقانة[1].

(*) البريد الإلكتروني: m.alhemsh@gmail.com.

(1) اعتمدنا في هذا الجزء من النص على: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: المركز، 1998)؛ سمير أمين، **في مواجهة** =

ليست العولمة على النحو الذي يتم تداوله ظاهرة جديدة، ذلك بأن التاريخ البشري يحمل في طيّاته أشكالاً ونماذج «لعولمة» يمكن فهمها في إطارها التاريخي، على أنها محاولات بسبل مختلفة لتحقيق اندماجات أو تكثيف تفاعلات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية بين شعوب العالم وحضاراتهم «بطرائق سلمية أو عنفية»، وما إن تبلغ تلك المحاولات مدى معيناً حتى نجدها تنكفئ وتتراجع.

في العصور الحديثة، كانت هناك موجات من العولمة، تجري وتنتهي أو تنكسر ودائماً يكون ذلك لمصلحة الدول الاستعمارية المهيمنة، وارتبط ذلك بتطور الرأسمالية، وتصاعد توحشها.

وإذ توقف زحف الموجة الأولى للعولمة بقيام الحرب العالمية الأولى (1914) ثم في ذروة «الكساد العظيم» عام 1929، إذْ تم اللجوء إلى أساليب الحماية المختلفة بحيث أدى إلى تراجع التجارة الدولية، وتم التركيز على حماية الاقتصادات الوطنية.

وبدأت بوادر الموجة الثانية للعولمة، عندما اجتمع أصحاب الشركات الأمريكية الكبرى برعاية المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية في واشنطن عام 1939، للبحث في سبل إخضاع الاقتصاد العالمي للمصالح الإمبريالية الأمريكية، في حقبة ما بعد الاستعمار، وكانت هذه بداية التفكير في وضع الخطط للسيطرة والهيمنة على الاقتصاد العالمي، وتلى ذلك الاجتماع، عقد مؤتمر على غاية الأهمية، وهو مؤتمر «بريتون وودز» الذي أدت مناقشاته عام 1944 إلى رسم معالم النظام النقدي الدولي وتأسيس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مع التركيز على حرية التجارة؛ وعبّر المجتمعون عن مفهوم حرية التجارة كأساس للتنمية الاقتصادية في العالم الثالث، واختصروا ذلك بعبارة «المنافسة في أرض مكشوفة»، وبدأت الولايات المتحدة بالعمل حثيثاً من أجل السيطرة على «الأرض المكشوفة» اقتصادياً وسياسياً، من دون منافس قوي، إذ كانت أوروبا واليابان منهكة من الحرب.

تتخذ «حروب الخنق» أسلوباً مختلفاً عن أساليب الخشونة التي تتبعها الحروب العسكرية، وكذلك أسلوباً مختلفاً عن الحروب الناعمة، إذ إنها تعتمد على عملية «خنق» اقتصادي وسياسي ومالي فضلاً عن الحصار العسكري وحظر انتقال التقانة.

تزامنت الموجة الثانية من العولمة مع انطلاق السياسات الرامية إلى إعادة توزيع الثروة والرعاية الاجتماعية في البلدان الصناعية المتقدمة، في محاولة للوقوف في وجه التحدي السوفياتي الاشتراكي، وتحت ضغط النقابات والأحزاب الاشتراكية، وتعزز ذلك بمشاريع إعادة إعمار ما خربته الحرب. وفي ضوء ذلك تم انتهاج السياسات الاقتصادية الكينزية القائمة على

= **أزمة عصرنا** (القاهرة: سينا للنشر؛ بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 1997)؛ منير الحمش، **العولمة... ليست الخيار الوحيد** (دمشق: الأهالي، 1997)، ومنير الحمش، **الثقافة الاقتصادية: بين السياسات الاقتصادية (المعلبة) والمصالح الوطنية والقومية (نحو نموذج سوري بديل)** (دمشق: دار الطليعة الجديدة، 2008).

تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، حيث تمت التسوية التاريخية بين العمال وأصحاب الأعمال والدولة، فانتعش الاقتصاد وخفض عدم المساواة داخل الدول الصناعية، وبين بعضها البعض، بينما استمر استنزاف دول العالم الثالث، بالحصول منها على المواد الأولية والطاقة الرخيصة. ويمكن القول إنه في ظل الموجة الثانية للعولمة، تمكنت الدول الصناعية من تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية مع عدالة أكبر في التوزيع، في حين ازدادت الفجوة بين الدول الصناعية المتقدمة والبلدان النامية.

وبعد الازدهار الذي تحقق منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحتى أوائل سبعينيات القرن الماضي، دخلت الدول الرأسمالية الصناعية في أزمات اقتصادية حادة، تمثلت بسيادة حالة «الركود التضخمي» التي وقفت الكينزية عاجزة أمامها، فانبرت الليبرالية الاقتصادية الجديدة، لتتقدم بالحلول انطلاقاً من تحميل تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي المسؤولية في ما حصل، ونادت بتوقف الدولة عن التدخل وبحرية التجارة وانفتاح الأسواق، وخفض النفقات العامة، وباستمرار تصاعد الأزمة الاقتصادية، سياسياً، حيث تمكن المحافظون في بريطانيا أن يحققوا أغلبية في الانتخابات برئاسة تاتشر (1979)، في حين استطاع الجمهوريون في الولايات المتحدة إيصال ريغان إلى الرئاسة (1980).

كان ذلك إيذاناً ببدء الموجة الثالثة من العولمة، التي اتسمت بانتهاج سياسة اقتصادية ليبرالية جديدة، داخلياً في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، مع تصاعد الممارسات الإمبريالية خارجياً لفرض برنامج الليبرالية الاقتصادية الجديدة على دول العالم، وتسعير حالة الحرب الباردة، وزيادة التوتر وعدم الاستقرار على الصعيد العالمي.

ومع بداية العقد التاسع من القرن الماضي، وقعت أحداث مهمة وضعت العالم على أعتاب مرحلة جديدة، تكرّس الولايات المتحدة كزعيمة للرأسمالية العالمية، وكان أهم هذه الأحداث: حرب إخراج العراق من الكويت؛ وسقوط جدار برلين؛ وانهيار الاتحاد السوفياتي وتفكيكه؛ والحرب اليوغسلافية.

وقد أعلن الرئيس الأمريكي حينذاك انتصار الولايات المتحدة ونهاية القطبين، كما أعلن بعض المفكرين المحافظين، وبعض مراكز البحوث والدراسات الأمريكية والغربية انتصار الرأسمالية ونهاية التاريخ، وبدء عصر جديد هو العصر الأمريكي وحيد القطب، وبدأ الترويج على نطاق واسع للعولمة الاقتصادية، والاقتصاد الليبرالي الجديد والاندماج بالاقتصاد العالمي.

وقد مارست الولايات المتحدة دورها الليبرالي الإمبريالي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وعملت على نشر ثقافة الليبرالية الجديدة من طريق سيطرتها على المؤسسات الدولية المالية، وكذلك من طريق منظمة التجارة العالمية، مستخدمة في ذلك أدواتها الإعلامية المختلفة ووسائل الاتصال في محاولات محمومة لنشر أسلوب الحياة الأمريكية، بهدف «أمركة» العالم وليس فقط الترويج للعولمة.

استمدت الولايات المتحدة نفوذها السياسي من قوتها الاقتصادية والعسكرية ومن احتكارها للتكنولوجيا، ومن سيطرتها على مراكز التمويل والاستثمار، وقدرتها على استخدام قوة الدولار في فرض جدول أعمال اقتصادي يخدم في النهاية مصالحها.

وقد أمكن لدعاة العولمة ومروِّجيها تكوين نخبة كونية متجانسة، تسعى لإشاعة خطاب أيديولوجي عولمي يسعى لـ «تنميط» سلوكيات وعادات وثقافات وطرائق عيش المجتمعات، وفق تصورات هذه الأيديولوجيا، التي أصبحت الولايات المتحدة بموجبها هي القوة الشرسة المحركة للتاريخ البشري، وأصبح هذ الوضع القائم هو سقف التطلع الإنساني مع «نهاية التاريخ». لم يعد هناك سوى خيار واحد هو خيار «الليبرالية الجديدة»، وما على الحكومات سوى أن «تدير»، أما دور الدولة فتتولاه شبكات عالمية تتألف وفق المصالح التي تحكمها أهداف الشركات متعدية الجنسية تحت لواء الإمبريالية العالمية.

مهما كانت الحجج التي تدّعيها الولايات المتحدة لتبرير حربها القذرة ضد العراق، فقد تم عملياً تفكيك العراق وتقسيمه وإشاعة الفوضى «الخلاقة» في أرجائه، وهو مطلب أمريكي وهدف صهيوني.

إن جوهر العولمة الاقتصادية، هو الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وهو الرغبة الأمريكية المحمومة في تعميم النظام الرأسمالي في جميع أنحاء العالم، استناداً إلى النفوذ والقوة والمعلوماتية والتكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال، وكذلك سيطرتها على مصادر التمويل والاستثمار، وبحكم ما تملكه من قوة عسكرية.

أولاً: عسكرة العولمة

لا ينفصل مسار العولمة الاقتصادية عن السياسة والأمن والثقافة، كما أنه لا ينفصل عن الاستراتيجية العسكرية. ولطالما شهد التاريخ، غزو الأسواق المرافق للأساطيل الحربية؛ لكن ذلك في ظل العولمة الاقتصادية يصبح أكثر شراسة. ولا شك في أن الاستعمار الجديد المرافق للعولمة، هو أقسى ما عرفه التاريخ. فقد استخدمت الولايات المتحدة أقسى الأساليب في فرض شروط العولمة على البلدان النامية، مستخدمة في ذلك القوة أو التهديد باستخدامها، وبدأت بتصنيف الدول، حسب موالاتها لسياساتها ومدى اندماجها بالعولمة والاقتصاد العالمي، فأطلقت على الدول الممانعة لسياساتها «الدول المارقة».

بعد أحداث أيلول/سبتمبر 2001 أعلن الرئيس الأمريكي بوش حربه الطويلة ضد الإرهاب، وبدأ بتقسيم دول وشعوب العالم إلى دول وشعوب ضد الإرهاب، ودول وشعوب إرهابية «وتساند الإرهاب».

ومن خلال الاستراتيجية الاستباقية شنت الولايات المتحدة حربها الشرسة ضد أفغانستان ـ ثم شنت حربها العدوانية على العراق واحتلته عام 2003 وكان هدفها المعلن نزع أسلحة الدمار الشامل، وقد ثبت عدم وجودها، فادعت أن الهدف إسقاط النظام العراقي وإقامة ديمقراطية يمكن تعميمها على باقي الدول.

ومهما كانت الحجج التي تدّعيها الولايات المتحدة لتبرير حربها القذرة ضد العراق، فقد تم عملياً تفكيك العراق وتقسيمه وإشاعة الفوضى «الخلاقة» في أرجائه، وهو مطلب أمريكي

وهدف صهيوني. ووقفت الدول الأوروبية التي تدعي وقوفها إلى جانب حقوق الإنسان وتدافع عن الحضارة الإنسانية، موقفاً تراوح بين المؤيد والمتفرج.

بدأت أوساط بعض المثقفين ومراكز الدراسات بتبرير الحرب على العراق وبيان أهميتها وضرورتها، وفي ذلك يقول الاستراتجي الأمريكي توماس بارنيت في دراسة قدمها إلى وزارة الدفاع الأمريكية: إن الحرب على العراق «هي اللحظة التي تُحكم فيها واشنطن قبضتها على الأمن الاستراتيجي في عصر العولمة».

إن الاتجاه المتزايد في الولايات المتحدة لاستخدام القوة العسكرية، بهدف فرض جدول أعمال خاص بها جوهره السيطرة والهيمنة، يفسر لنا تلك الرغبة المتصاعدة لدى الإدارة الأمريكية التي تسيطر عليها العقلية اليمينية المحافظة المرتبطة بالمجمع النفطي/الصناعي/المالي/الإعلامي/العسكري تحقيقاً لمصالح الولايات المتحدة، باستخدام السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، بوساطة القوة العسكرية من خلال استراتيجية الأمن القومي الأمريكي باتجاه متزايد نحو «عسكرة العولمة» وفرض العقوبات والحصار الاقتصادي على الدول الممانعة لسياساتها.

ثانياً: إرهاصات تراجع قوة أمريكا الاقتصادية

عقب الحرب العالمية الثانية، برزت الولايات المتحدة كعملاق اقتصادي كبير، فقد كان الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي يقارب 45 بالمئة من الناتج العالمي، وكانت الصادرات الأمريكية أكثر من ثلث الصادرات العالمية بينما كانت اقتصادات أوروبا والاتحاد السوفياتي السابق واليابان والصين ودول كثيرة أخرى قد خُربت في تلك الحرب، واستطاعت الولايات المتحدة أن تثبت الدولار كعملة احتياطي عالمية.

وبعد عقود من الزمن، بدأت الأمور تتغير، في عام 1980 أصبح الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة 36.2 بالمئة من الناتج العالمي «من دون الاتحاد السوفياتي وشرق أوروبا».

وفي عام 1997 تراجع الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة إلى 25.8 بالمئة من الناتج العالمي الإجمالي، وفي عام 2015 تراجع إلى 23.2 بالمئة من الإجمالي العالمي.

في المقابل، كان الناتج المحلي للصين يبلغ نحو 3.3 بالمئة من الإجمالي العالمي «من دون الاتحاد السوفياتي وشرق أوروبا» عام 1980، وفي عام 1997 ارتفع إلى 3.5 بالمئة ثم ارتفعت النسبة إلى 14 بالمئة عام 2015.

أما روسيا فقد بلغت نسبة الناتج المحلي الإجمالي فيها عام 1997 نحو 1.3 بالمئة فقط من الإجمالي، ثم ارتفعت هذه النسبة عام 2015 إلى 2.2 بالمئة.

أما الدول النامية، فبلغت حصتها من الناتج الإجمالي العالمي عام 1997 نحو 20.3 بالمئة، ثم ارتفعت بفضل صعود اقتصادات الصين والهند والبرازيل وروسيا وغيرها من الاقتصادات الناهضة إلى 35.8 بالمئة في عام 2015.

وإذا ما اعتمدنا طريقة حساب الناتج بتعادل القوة الشرائية، حيث يتم تفادي تأثير تقلبات العملات بعيداً من أسعار التوازن المثالية بينها والقائمة على توازن القدرات الشرائية لكل منها في سوقه.

وهذا يعني أن الصين قد تفوقت على الولايات المتحدة وفقاً لطريقة حساب تعادل القوة الشرائية [2]. كما تجاوزت حصة الدول النامية والناهضة وضمنها الصين، حصة الدول الغنية وضمنها الولايات المتحدة، في الناتج العالمي المقاس بتعادل القوة الشرائية.

وفي ما يتعلق بمعدل النمو الحقيقي للاقتصاد الأمريكي، فإن هذا الاقتصاد يعاني حالة من البطء الطويل الأجل منذ نصف قرن تقريباً، وقد نجم بطء الاقتصاد الأمريكي من ضعف الطلب الفعال بسبب سوء توزيع الدخل، وتراجع القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، بعد أن أُعيد بناء اقتصادات أوروبا واليابان وبعض الدول النامية، وتعاظمت قدرتها على التصدير.

وخلال الحقبة 1999 ـ 2008 بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الأمريكي نحو 2.6 بالمئة مقابل 10.1 بالمئة في الصين و1 بالمئة في اليابان و2.5 بالمئة للدول الغنية المتقدمة ونحو 6.2 بالمئة للدول النامية، وفي الحقبة 2009 ـ 2017 بلغ هذا الرقم في الولايات المتحدة نحو 1.6 بالمئة، وفي الصين 8.1 بالمئة ونحو 0.7 بالمئة في اليابان ونحو 1.3 بالمئة للدول الغنية ونحو 5 بالمئة للدول النامية[3].

واحتلت الولايات المتحدة المركز الأول في الصادرات العالمية، إلى أن أزاحتها ألمانيا في أعوام 1986 ـ 1990. إلا أن الولايات المتحدة عادت لتحتل المرتبة الأولى في الصادرات العالمية حتى عام 2004 عندما تجاوزتها ألمانيا. لكن في عام 2005، شهدت الصين صعودها الهائل للمرة الأولى، فقد بلغت صادراتها في ذلك العام نحو 999.6 مليار دولار مقارنة بصادرات ألمانيا وقيمتها نحو 966.4 مليار دولار، أما الولايات المتحدة فبلغت صادراتها نحو 962.3 مليار دولار في العام المذكور.

ومنذ عام 1976 يعاني الميزان التجاري الأمريكي عجزاً كبيراً، وخلال الأعوام الـ 25 الأخيرة (1990 ـ 2014) بلغت قيمة العجز التجاري الأمريكي المتراكم نحو 12098 مليار دولار.

ويعاني الحساب التجاري «وهو حصيلة الميزان التجاري وتجارة الخدمات والتحويلات» العجز أيضاً ـ فقد بلغ هذا العجز المتراكم فيما بين 1977 و2014 نحو 9970 مليار دولار[4].

أمام هذه الحقائق التي توحي بتراجع قوة الاقتصاد الأمريكي، وبالتالي تراجع قوته المهيمنة على الاقتصاد العالمي، لم يبق للولايات المتحدة إلا ورقة «الدولار» واستخدام أقسى أساليب العقوبات الاقتصادية. فقد اكتسب الدولار موقعه كعملة احتياطي دولية، وبه تستطيع الولايات المتحدة أن تؤدي أدواراً جوهرية في اقتصادات العالم بأسره؛ فهي تملك «حق» إصدار وطباعة الأوراق النقدية بلا حدود، وبلا تغطية ذهبية أو تغطية بالإنتاج، فقامت بالإفراط في إصدار النقد وفي الاقتراض عبر سندات وأذون الخزانة الأمريكية، بحيث وصلت التزاماتها المالية المستحقة

---

(2) الأرقام والإحصاءات مجمعة ومحسوبة من جانب أحمد السيد النجار في دراسة غير منشورة بعنوان: «التطورات في النظام الاقتصادي العالمي».

(3) أخذت هذه الأرقام عن تقارير مختلفة للبنك الدولي، وكذلك من: International Monetary Fund [IMF], *World Economic Outlook* (October 2017), pp. 242-246.

(4) الحساب السنوي الصادر عن البنك الدولي لعام 2017.

إلى ما يتجاوز ناتجها الإجمالي وإلى ما يفوق أربعة أمثال مديونية الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل.

ثالثاً: أدوات السيطرة الإمبريالية: مؤسستا بريتون وودز نموذجاً

لعل من أهم الأدوات ووسائل السيطرة الإمبريالية على الصعيد الاقتصادي هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وكانت محادثات «بريتون وودز» عام 1944، قد تمخضت عن إنشاء هاتين المؤسستين الدوليتين، وهذه المحادثات كانت من أهم المحادثات التي أجريت قبل انتهاء الحرب، والتي عقدتها الدول المتحالفة ضد ألمانيا النازية، بهدف رسم معالم النظام الدولي الجديد، ونبين في ما يلي لمحة سريعة عن هاتين المؤسستين:

1 ـ صندوق النقد الدولي

يهدف هذا الصندوق إلى تطبيق قواعد النظام الرأسمالي النقدي، لتمويل العُجوز المؤقتة في موازين مدفوعات الدول على الحساب الجاري. والصندوق هو عبارة عن رصيد من العملات تقدمه الدول الأعضاء جميعاً كل حسب حصتها المحددة، وعندما تلجأ دولة ما إلى الصندوق للاستعانة به لمعالجة العجز المؤقت في ميزان مدفوعاتها، عليها أن تلبي شروط الصندوق، وهذه الشروط ضرورية ليس فقط من أجل هذا الهدف، وإنما تعتبر ضرورية للحصول على أي قروض أو تسهيلات من المؤسسات المالية الأخرى.

تتمثل شروط الصندوق ببرنامج كامل للسياسات الاقتصادية التي على الدولة انتهاجها للحصول على رضا الصندوق وبالتالي رضا المؤسسات المالية. وهذه الشروط هي: أ ـ القضاء على عجز ميزان المدفوعات؛ ب ـ خفض العجز في الموازنة؛ ج ـ الحد من عرض النقود.

تتضمن المكونات الأساسية لهذا البرنامج: إلغاء الضوابط على حركة النقد الأجنبي، وخفض سعر التبادل؛ تحرير التجارة؛ مكافحة التضخم بضبط عمليات التسليف وضبط العجز الحكومي ووضع قيود على الإنفاق؛ إلغاء الإعانات للمستهلكين، وضبط زيادة الأسعار؛ الانفتاح على الاستثمار الأجنبي.

بهذا البرنامج الذي تُعد الليبرالية الاقتصادية جوهره، تستطيع الولايات المتحدة أن تمارس هيمنتها وسيطرتها على اقتصادات الدول، لكن كيف؟

إن هيمنة الولايات المتحدة، على قرارات الصندوق (وتالياً البنك) لا تنبع فقط من خلال مساهمتها في الصندوق، وإنما تعود قوة الولايات المتحدة في الصندوق إلى:

1 ـ كونها مسؤولة عن النظام الرأسمالي ـ الإمبريالي ـ وحامية لهذا النظام، ورافعة للواء الليبرالية الجديدة التي يدين بها الصندوق.

2 ـ اكتسبت الولايات المتحدة دوراً مميزاً في الصندوق والبنك الدوليين من خلال وجودها على رأس الدول المنتصرة في الحرب وكون الصندوق والبنك حصيلة محادثات جرت في بلادها، وكون مقر هاتين المؤسستين هو واشنطن، وهذا يكسبها موقعاً معنوياً مهماً.

3 ـ والأهم، تعود قوتها من خلال فرضها عملتها الدولار كعملة رئيسية في التعامل.

وقد استخدمت الولايات المتحدة قوتها هذه، وفرضت هيمنتها داخل الصندوق من خلال أسلوب إدارته، ونظامه القائم على أساس أن التصويت يتم في مجلس المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة وفقاً لقيمة الحصص، وليس على أساس المساواة بين الدول.

عانت البلدان النامية صعوبات مالية واقتصادية (وبخاصة في السبعينيات) وتعرضت لعجوزات حادة في موازين مدفوعاتها وفي موازناتها المالية، وقد استفاد الصندوق من هذا الوضع، فاتخذه مدخلاً للضغط على هذه البلدان في اتجاه الأخذ بسياسة اقتصادية تهدف في النهاية إلى «تحرير» اقتصادها، وفتح أسواقها للبضائع الأجنبية، ولعبت الشركات متعدية الجنسية دوراً هاماً، بهدف خلق المناخ المناسب لعملها باختراق اقتصادات تلك البلدان، بتخفيف القيود على حركة رأس المال وخفض الضرائب وفتح الحماية الكاملة للاستثمارات الأجنبية.

2 ـ البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)

وهو المؤسسة الثانية التي انبثقت عن بريتون وودز، والدول الأعضاء في البنك الدولي هي نفسها أعضاء في الصندوق.

حددت أهداف البنك لدى تأسيسه بالمساعدة على إعادة بناء الدول التي تضررت من الحرب العالمية الثانية، والعمل على تمويل التنمية في الدول الأعضاء مع تشجيع الاستثمار الأجنبي، والنمو المتوازن للتجارة الدولية.

ينسق الصندوق والبنك أساليبهما وسياساتهما، بما يخدم الهدف النهائي، وهو إجبار الدول النامية على انتهاج سياسات اقتصادية جوهرها الليبرالية الاقتصادية والالتحاق بالاقتصاد العالمي، بقيادة الولايات المتحدة وإلى جانب البنك الدولي، هناك مؤسسات مالية أخرى تعني بشؤون التنمية، وهي بنك التسويات المالية ومؤسسة التمويل الدولي، ووكالة التنمية الدولية[5]. يمنح البنك ومؤسساته المالية القروض بناء على تنفيذ شروط الصندوق فيتكامل عمل المؤسستين.

أ ـ الاغتيال الاقتصادي للأمم

لقد تحولت الولايات المتحدة إلى «قرصان» عملاق مدجج بالسلاح، تحمل على كاهلها تاريخ من النهب والاستعباد للشعوب، وهي دولة قامت أصلاً على قتل نحو 37 مليون إنسان من السكان الأصليين، لذا فليس غريباً أن نجد لها «قراصنة اقتصاديين» لنهب مختلف بلدان العالم، وفرض التبعية عليها باستغلال وإدارة القيادات والنخب الفاسدة في تلك البلدان.

---

(5) للتوسع في المزيد عن الصندوق والبنك الدوليين، انظر: منير الحمش، **مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين** (دمشق: دار الأهالي، 2001)، ص 55 ـ 63.

وقد وجدت من المناسب، أن أعرض باختصار ما كتبه جون بركنز في كتابه **اعترافات قرصان اقتصادي، الاغتيال الاقتصادي للأمم**[6]، يقول الكاتب إنه عندما بدأ العمل في وظيفته في حكومة الولايات المتحدة، قالت له «معلمته» كلودين: مهمتي أن أشكلك لتكون قرصان اقتصاد، أما مهمته فهي:

تتضمن القدرة على الإرغام أدوات مختلفة من العقوبات الاقتصادية والإجراءات السياسية العقابية والعمليات الإلكترونية الاستخباراتية السرية والحملات الدعائية واستخدام موارد الطاقة.

تشجيع زعماء العالم ليصبحوا جزءاً من شبكة اتصالات واسعة تروج لمصالح الولايات المتحدة التجارية، وفي النهاية يقع هؤلاء القادة في شراك شبكة من الديون «لنضمن خضوعهم لنا» وهكذا نستطيع الاعتماد عليهم كلما رغبنا في إشباع رغباتنا السياسية والاقتصادية والعسكرية، ويضيف بركنز تعريفه لقراصنة الاقتصاد، وهي وظيفة رسمية سرية، بأنهم «خبراء محترفون ذوو أجور مرتفعة مهمتهم هي أن يسلبوا ملايين الدولارات بالغش والخداع من دول عديدة في سائر أنحاء العالم، يحولون المال من البنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية، وغيرها من المؤسسات ليصبوه في خزائن الشركات الكبرى وجيوب حفنة من العائلات الثرية التي تسيطر على الموارد الطبيعية، أما وسائلهم لتحقيق ذلك، فهي التقارير المالية وتزوير الانتخابات والرشوة والابتزاز والجنس والقتل».

ويشير بركنز في موقع آخر من الكتاب إلى أنه تم تكليفه بتطبيق قدراته الإبداعية في تبرير استنزاف مئات الملايين من الدولارات من اقتصاد السعودية بشرط إدراج شركات الهندسة والبناء الأمريكية[7].

وتجسيداً لمنطق القرصنة استخدمت الولايات المتحدة جميع أساليبها الاحتيالية خلال زيارة رسمية قام بها الرئيس الأمريكي ترامب مؤخراً إلى السعودية لتوقيع صفقات هائلة لتوريد السلاح الأمريكي لها بأسعار خرافية وبقيمة إجمالية بلغت 460 مليار دولار، فضلاً عن صفقات أخرى بين شركة أرامكو وشركات جنرال إلكتريك وهاليبرتون وسكلمبرغر، وغير ذلك من صفقات.

ب ـ عودة إلى الدولار

يمكن القول إن النظام الاقتصادي العالمي ينطوي على تناقضات موضوعية وعميقة، فالولايات المتحدة التي تعاني الديون والعجوز في موازينها الاقتصادية، لا تزال تحتفظ بقدرتها على الهيمنة والسيطرة الاقتصادية، وبفضل العوامل التي سبق ذكرها، ولكنني هنا أعود لأبرز دور وأهمية الدولار من خلال استمرار عمله كعملة احتياطي دولية، يسمح للولايات المتحدة بالثراء دون وجه حق، وبشكل لصوصي على حساب دول وشعوب العالم، عبر الإفراط في الإصدار النقدي بلا

(6) جون بركنز، **اعترافات قرصان اقتصادي، الاغتيال الاقتصادي للأمم**، ترجمة مصطفى الطناني وعاطف معتمد (القاهرة: دار الطناني للنشر، 2010)، ص 17 ـ 19.

(7) المصدر نفسه، ص 108.

غطاء ذهبي أو إنتاجي، والحصول على سلع ومواد من العالم مقابل أوراق نقدية بلا أي غطاء، ومن دون أية رقابة.

على أن هناك بعض الأصوات من دول عديدة، تدعو للتخلص من إسار الدولار، كتلك الدعوة التي أطلقتها الصين وروسيا ومعها بعض الدول الغربية كفرنسا، بعد أزمة عام 2008، بضرورة تغيير وضعية الدولار كعملة احتياطي دولية، بعد أن أساءت الولايات المتحدة استخدام هذه الوضعية للتربح على حساب اقتصادات شعوب العالم.

ثالثاً: القدرة على الإرغام

تتضمن القدرة على الإرغام أدوات مختلفة من العقوبات الاقتصادية والإجراءات السياسية العقابية والعمليات الإلكترونية الاستخباراتية السرية والحملات الدعائية واستخدام موارد الطاقة.

ويعرف دايفيد غومبرت وهانس بيننديك في دراستهما المعنونة «القدرة على الإرغام: مواجهة الأعداء بدون حروب» [8]:

إن قوة الإرغام هي «استخدام الوسائل غير العسكرية للضغط على الدول العدوانية لحملها على فعل الأمور التي ما كانت لترضى بها في ظروف أخرى»، علماً أنه يمكن العمل العسكري، أو التهديد، به لإرغام الخصوم على تنفيذ سياسات معينة، أو تغيير سلوكهم، لكن الدراسة التي نحن بصددها تركز على الإرغام غير العسكري.

ووفقاً لهذه الدراسة «فإن القدرة على الإرغام» تتضمن أدوات من قبيل العقوبات الاقتصادية، والإجراءات السياسية العقابية والعمليات الإلكترونية والاستخباراتية السرية، والحملات الدعائية واستخدام موارد الطاقة.

ويعتبر مفهوم قوة الإرغام، وسيطاً بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، بحيث تكون القدرة على الإرغام ذات قابلية لإنتاج عائد مرتفع بخطورة أدنى، كما أنها يمكن أن تكون بديلاً من استخدام القوة العسكرية، عندما يسبب ذلك إشكاليات يمكن تجاوزها بقوة الإرغام.

1 ـ جدلية العقوبات الاقتصادية والحصار الاقتصادي

تعد الأدوات الاقتصادية المتمثلة بالعقوبات الاقتصادية والحصار الاقتصادي بنداً رئيسياً من سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة. يعتقد دعاة هذه السياسات من الاقتصاديين الليبراليين الجدد، أنه كلما تعاظمت الصعوبات الاقتصادية والتحديات التي تعترض الدول بفعل هذه العقوبات، ازداد احتمال امتثال الدول لمتطلبات الطرف الذي قام بفرض العقوبات والحصار الاقتصادي، وفي ضوء هذه الفرضية، شهدت العقود الماضية تزايد اعتماد الولايات المتحدة

(8) أورد ذلك محمد بسيوني عبد الحليم، في: **السياسة الدولية**، العدد 215 (كانون الثاني/يناير 2019)، ص 254.

الأمريكية خاصة، على فرض العقوبات الاقتصادية والتجارية والحصار الاقتصادي على معارضي سياستها الخارجية، ويشمل ذلك الدول الرافضة لمطالبها.

ورغم شيوع هذا النهج من التعامل بين الدول، ونتيجة مباشرة لتعنُّت الولايات المتحدة وغطرستها تجاه البلدان والشعوب الممانعة لهيمنتها، فإنها أثارت الكثير من الجدل حول مدى نجاحها فضلاً عن الحديث عن تكلفتها الإنسانية.

في دراسة دانيال دريزيز تحت عنوان: «العقوبات الاقتصادية في النظرية والتطبيق، ما مدى ذكائها؟»[9]، يتعرض الكاتب لجدلية العقوبات الاقتصادية، ويستشهد في هذا المجال بما يحدث في العراق، حيث أدت العقوبات الاقتصادية والحظر التجاري المفروض إلى أوضاع اقتصادية سيئة، كانت لها تكلفتها الإنسانية بالنسبة للشعب العراقي، فضلاً عن إنتاج أنماط جديدة من الفساد داخل الدولة مع انتشار السوق السوداء.

ظهرت هذه النتائج أيضاً في الحالة الإيرانية على خلفية العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها في أوروبا على طهران بسبب الادعاء بوجود برنامج نووي، وهي بالواقع كانت بسبب خروج إيران عن طاعة أمريكا، ووقوفها في صف الممانعة للمشروع الأمريكي ـ الصهيوني.

نلمس هنا القدرة الهائلة للولايات المتحدة على السيطرة على النظام المصرفي الاقتصادي، وأصبح بالإمكان كشف أي عملية مالية ينجم عنها تبادل أو استثمار أو اقتراض أو إقراض.

ولكن يلاحظ أن أثر العقوبات المالية ليس في الدرجة نفسها، في جميع الحالات، فعلى سبيل المثال إن فرض عقوبات مالية على الصين، أمر محفوف بالمخاطر، لأن الصين تعدّ مصدراً مهماً للاعتمادات العالمية وتبادل العملات، وبالتالي فإن منع المصارف الأمريكية من تنفيذ أعمال في الصين قد يلحق الضرر بهذه المصارف أكثر مما يلحق بالصين، وهذا يعني عدم إمكان عزل الصين عن التجارة العالمية، بسبب أهمية الصين الاقتصادية، فضلاً عن أن الصين لديها الكثير من وسائل الإرغام، مثل حيازتها كميات ضخمة من الديون السيادية الأمريكية.

2 ـ في نجاح العقوبات الاقتصادية وفشلها

بقدر ما نجد (تاريخياً) حالات نجحت فيها العقوبات الاقتصادية في تحقيق أغراضها، كما هو الحال في عقوبات الردع لنظام الفصل العنصري بجنوب أفريقيا، حيث استطاعت أن تسقط هذا النظام «فضلاً عن عوامل أخرى» بعد 45 عاماً من فرضها، نجد في المقابل حالات لم تنجح فيها العقوبات الاقتصادية والحصار الاقتصادي في تحقيق الهدف، مثل العقوبات على كوريا الشمالية التي استمرت خمسين عاماً، ولم تتمثل للمطالب الدولية بعدم الاستمرار في أنشطة الانتشار النووي.

لهذا فإن على الدولة «أو الدول» التي ترغب بتوقيع مثل هذه العقوبات إجراء تقدير دقيق لكل من مدى حساسية الدولة المستهدفة للضغوط الاقتصادية التي تولدها العقوبات والحصار، وكذلك الرغبة السياسية للامتثال للتأكد من فاعلية العقوبات. وهناك مجموعة من العوامل المرتبطة

(9) المصدر نفسه.

بالدول المستهدفة (داخلياً) والسياق الإقليمي والعالمي المحيط بها (خارجياً) وذلك على النحو التالي:

أ ـ المتغيرات الداخلية للدولة المستهدفة

وتشمل هذه المتغيرات عنصرين أساسيين: **الأول**، صحة الاقتصاد، فالاقتصاد الضعيف يصبح أكثر حساسية لأي عقوبات تحاول النيل من قوته، ويقع تحت هذا العنوان مدى اكتمال مؤسسات الدولة، والسياسات الاقتصادية المعتمدة، ولكن في المقابل إذا كان الاقتصاد تحكمه قوى السوق، فلا شك أن تأثير العقوبات سيكون موجعاً.

والثاني، شكل النظام السياسي؛ فالدولة التي تعتمد على المشاركة الشعبية وتكون قاعدة الحكم فيها عريضة، قلّما تتأثر كثيراً بالعقوبات بسبب تماسك المجتمع ووقوفه إلى جانب حكومته.

ب ـ الدعم الدولي للعقوبات

يرى العديد من الباحثين، أن العقوبات متعددة الأطراف أكثر فاعلية مقارنة بالأحادية، لذا تزداد فرص نجاح العقوبات في ظل إجماع المجتمع الدولي.

3 ـ مواجهة العقوبات الاقتصادية

من الطبيعي أن تتكاتف القوى الشعبية بما فيها جمعيات المجتمع المدني، والمنظمات السياسية مع الأجهزة الحكومية، للوقوف صفاً واحداً في مواجهة الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية، وهنا يؤدي الإعلام، بوسائله المختلفة، دوراً جوهرياً في فضح حقيقة ما تتعرض له البلاد من عقوبات وحصار جائر، كون هذه العقوبات والحصار، تمس أفراد الشعب بكامله، وإن كانت موجهة للحكومة أو الأفراد منها، فإن النتائج السلبية ستتناول مجموع الشعب وليس جزءاً منه، وهنا يكون استنهاض الروح الوطنية أساسياً في مواجهة الأضرار الناجمة عن الحصار والعقوبات.

وعلى مستوى العمل الحكومي، لا بد من انتهاج الوسائل المختلفة لضمان تأمين الحاجات الأساسية والصحية الخاصة، وإيصالها إلى جميع المناطق وإلى كل منزل، وهنا تبدو مشاركة المجتمع المدني ضرورية وأساسية.

على صعيد آخر، تحاول الدول المستهدفة استخدام أدوات مختلفة تمثل فرصاً بديلة للامتثال لمطالب الطرف الذي يفرض الحصار أو العقوبات، ومن هذه الفرص الاعتماد على ما يدعى «الفرسان السود» لخفض تأثير الضغوط الاقتصادية الناجمة عن العقوبات والحصار، والمقصود بالفارس الأسود الحليف من الدول الذي يفتح أسواقه للتجارة البينية مع الدول المستهدفة، ويقدم الإعانات والاستثمارات لها، لمنع زيادة الضغوط الاقتصادية التي تثير اضطرابات اجتماعية، ولا شك أن الفارس الأسود سيحصل في المقابل على منافع اقتصادية تنافسية على شكل صفقات وفرص تجارية جديدة.

4 ـ العقوبات الذكية

وهي عقوبات متنوعة تفرض بذات الوقت على الدولة المستهدفة، بهدف زيادة الضغط، وخفض فرص تجنب الرضوخ للعقوبات وتنفيذ طلبات معينة من جانب الدولة التي فرضت الحصار والعقوبات. على سبيل المثال، قد تشمل العقوبات تدابير مختلفة كالحظر التجاري وتجميد الأصول وحظر السفر. وفي الغالب تتناول العقوبات الذكية كبار المسؤولين ورجال الأعمال في الدولة المستهدفة.

وقد فرضت الولايات المتحدة مجموعة من العقوبات الذكية على كوريا الشمالية، بهدف تقليل فرصها في تجنب الردع استناداً لفكرة استمرار الضغط والانتهاك، وقد شملت العقوبات الشركات الصينية والروسية التي تعمل في تجارة مع كوريا الشمالية كون الصين وروسيا هما الشريكان التجاريان الرئيسيان لكوريا الشمالية، فالمقصود هنا أن تصبح العقوبات أكثر فعالية في تضييق الخناق على كوريا الشمالية، باستهداف الجهات المتعاونة معها.

رابعاً: نموذج: العقوبات الاقتصادية على سورية

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وبزوغ نجم الإمبريالية الأمريكية، ومن خلال جميع المفاصل التاريخية، إذا أردنا بعين المراقب المحايد استعراض ودراسة مسيرة العلاقات السورية ـ الأمريكية والتدقيق في هذه العلاقة، فإننا لا بد من أن نلمس ذلك العداء المستحكم في تصرفات وسلوك وسياسة الولايات المتحدة تجاه سورية.

والمفارقة التاريخية تدلنا على بعض الجوانب المهمة في هذه العلاقة، فقد بدأ التماس المباشر بين سورية وأمريكا، عندما اجتمع المنتصرون بالحرب العالمية الأولى لتقسيم «تركة» الإمبراطورية العثمانية، وقرروا تقسيم المنطقة العربية وفقاً لمصالحهم، ولكي يبتعدوا عن صيغة الاستعمار ابتدعوا أسلوب الانتداب، وكانت سورية من حصة فرنسا (طبعاً مع لبنان)، لكن السوريين رفضوا، وقالوا إنه إذا كان لا بد من الانتداب فلتكن الدولة المنتدبة الولايات المتحدة، والسبب في ذلك أن لا تاريخ استعمارياً لها في بلادنا من جهة، ومن جهة ثانية كانوا قد اطلعوا على مبادئ الرئيس الأمريكي ولسون وبخاصة ما يتعلق بحقوق الإنسان، وأعجبوا بها، وعندما بعثت الولايات المتحدة بلجنة لتقصي الحقائق في المنطقة أكد السوريون تمسكهم بالاستقلال ورفض الانتداب الفرنسي، كما رفضوا المشروع الصهيوني، وقدمت اللجنة تقريراً بذلك إلى البيت الأبيض، الذي أخفاه لمدة ثلاث سنوات، في محاولة لطمس الحقائق ولإعطاء الفرصة للمشروع الاستعماري. ليس هذا فحسب، إنما بدأت تتوضح كراهية أمريكا لسورية في موقفين أساسيين: **الأول**، عندما أيدت الولايات المتحدة «وعد بلفور» عام 1922؛ و**الثاني**، عندما عقدت مع الحكومة الفرنسية اتفاقاً أيدت فيه انتدابها لسورية مقابل بعض الامتيازات التي منحتها فرنسا للولايات المتحدة في سورية وذلك عام 1924. هكذا في لحظة مبكرة من العلاقات السورية ـ الأمريكية، أظهرت الولايات المتحدة عداءها لسورية، في مقابل الموقف الإيجابي من السوريين تجاه الولايات المتحدة.

ولطالما تساءلت عن أسباب هذا العداء، وهذه الكراهية، فلم أجد سبباً سوى النزعة الإمبريالية لدى الولايات المتحدة. وبصرف النظر عن هوية رئيسها أو من يحكمها من الأحزاب. ومع تقدم الزمن، توضحت أكثر خلفية موقف الولايات المتحدة من سورية بعد الاستقلال ومنذ منتصف القرن الماضي. وبالتدقيق نجد أن الولايات المتحدة تصعّد من مواقفها العدائية لسورية، وأن الأسباب هي تمسك سورية بالاستقلال وبعروبتها وبقضية فلسطين، وممانعتها للمشروع الصهيوني، ثم وقوفها ضد الأحلاف والمشاريع الاستعمارية.

وبسبب هذه المواقف، اتهمت الولايات المتحدة سورية منذ خمسينيات القرن الماضي بانحيازها إلى الاتحاد السوفياتي، واتهمت القومية العربية بموالاتها للشيوعية، وعملت على تغيير نظامها الاستقلالي بالمؤامرات ومحاولات الانقلاب، وعملت جاهدة على إضعافها، وفي المقابل تقوية «إسرائيل» ودعمها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وشجعت تركيا في عام 1956 على الضغط على سورية بحشد جيشها وتهديد استقلالها.

لكن سورية صمدت أمام التهديد التركي من الشمال، والتهديد الإسرائيلي من الجنوب، وأصرت على موقفها المتمسك بروح مبادئ «مؤتمر باندونغ» والحياد الإيجابي ورفض الوجود الإسرائيلي، والتقت في ذلك مع جمال عبد الناصر قائد الثورة المصرية، وبعد العدوان الثلاثي على مصر، جرت محادثات بين سورية ومصر انتهت بإعلان أول وحدة عربية في التاريخ المعاصر الحديث (1958)، فعمل الثالوث القذر (الرجعية العربية ـ الصهيونية ـ الغرب برئاسة الولايات المتحدة) على إسقاط الوحدة، ثم «معاقبة» مصر وسورية «والعرب إجمالاً» بالعدوان الغاشم عام 1967.

استمرت الولايات المتحدة في عدائها لسورية، بينما استمرت سورية في ممانعتها للمشروع الأمريكي ـ الصهيوني، وعندما ابتدعت أمريكا مسألة الإرهاب قسمت دول العالم ما بين دول معادية للإرهاب وأخرى إرهابية أو داعمة للإرهاب، وصنفت سورية بأنها دولة داعمة للإرهاب، وذلك عام 1979 موقعة بحقها أول موجة من العقوبات الاقتصادية.

وبعد احتلال العراق عام 2003 أدخلت الولايات المتحدة في العام التالي قانون «محاسبة سورية وإعادة السيادة إلى لبنان» حيز التنفيذ، وشمل هذا القانون:

ـ تجميد الأصول السورية الحكومية في الولايات المتحدة.

ـ منع استيراد العديد من التجهيزات ذات المكون الأمريكي وبخاصة محطات توليد الكهرباء والحواسب والتقنيات بوجه عام.

وبعد الأحداث عام 2011، وقفت الولايات المتحدة إلى جانب الفصائل الإرهابية وزودتها بالسلاح والمعدات، مطلقة عليها اسم «المعارضة المعتدلة»، ولم يفهم أحد كيف تكون معارضة معتدلة وتحمل السلاح وتستخدمه في مواجهة الحكومة الشرعية.

وجاءت العقوبات الاقتصادية هنا أكثر شمولية، فقد ضمت النفط والفوسفات، والمصرف المركزي والمصرف التجاري وغير ذلك. وفي عام 2011 أيضاً أصدر المجلس الأوروبي عقوبات عامة شملت المؤسسات المصرفية الرسمية والصادرات الأساسية ومستوردات مختلفة، فرضتها مع عقوبات على أفراد سوريين.

وبالتوازي أصدرت جامعة الدول العربية قراراً بتجميد عضوية سورية في الجامعة، مع فرض عقوبات اقتصادية وحصار اقتصادي يتضمن التبادل التجاري والنقل بما فيه النقل الجوي.

وفي مسعى الولايات المتحدة إلى إيجاد أدوات جديدة لفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية على سورية، صاغ الكونغرس الأمريكي قانوناً جديداً في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2016، وهو قانون مثير للجدل لمعاقبة الحكومة السورية، وإذ أقره الكونغرس بالإجماع، تحت عنوان: قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين. وفي 20 كانون الأول/ديسمبر 2019 وقّع الرئيس الأمريكي ترامب هذا القانون، الذي يسمح بفرض عقوبات جديدة على سورية أو المتعاونين معها.

لعل أخطر نتائج الحرب والحصار الاقتصادي هو ما خلفه ذلك من آثار اجتماعية أصابت صميم السلم الاجتماعي، وهددت تماسكه، فضلاً عن تشريد وتهجير أعداد متزايدة من السكان بسبب الأعمال الإرهابية والعسكرية.

يستحدث مشروع القانون مجموعة من العقوبات التي تستهدف لا الحكومة السورية فقط، وإنما رجال الأعمال أيضاً أصحاب الروابط الاقتصادية بالحكومة أو قطاع الأمن أو البنك المركزي أو البنية التحتية التي تديرها الدولة، بما في ذلك شركات الطيران ووكالات الطاقة ومشاريع الإنشاءات، ولكن يمكن للرئيس استخدام السلطة التقديرية لرفع العقوبات أو تنفيذها على أساس كل حالة على حدة بناء على أهداف السياسة الخارجية.

وتم تقديم مشروع قانون ثانٍ بعنوان «لا مساعدة للأسد في كانون الأول ـ ديسمبر 2017» وصادق عليه مجلس النواب في نيسان/أبريل 2018 وبعد ذلك لم يفلح مجلس الشيوخ في المصادقة على مشروع القانون، ولا يزال يتعين طرحه في الكونغرس. وقد حدد مشروع القانون الشروط الواجب توافرها لتقديم المساعدة في مرحلة التعافي أو إعادة الإعمار أو تحقيق الاستقرار. ومن هذه الشروط إنهاء استهداف المدنيين والإفراج عن جميع السجناء السياسيين والسماح بالعودة الآمنة والطوعية للاجئين وغير ذلك من وسائل الحماية المدنية، إلا أن قانون «لا مساعدة للأسد» يتطلب إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإصلاح القطاع الأمني «بما في ذلك التدقيق والتطهير» وإحراز تقدم نحو تقليل الاعتماد على القوات العسكرية والإيرانية، والقوات المقاتلة بالوكالة.

• الآثار وسبل المواجهة

يمكن القول إن أثر العقوبات المفروضة قبل الحرب (2011) كانت تحت السيطرة، بسبب وجود البدائل وتعددها، سواء بالحصول على أموال للاستثمار أو الاستيراد أو التصدير، وإن حصل بعض الضيق الداخلي الناجم عن ترافق العقوبات مع السياسات الاقتصادية الانفتاحية.

إلا أن الحال بعد الحرب، اختلف جذرياً، فقد ضاق «الخناق» على الاقتصاد، واستمر الضغط باتجاه الحاجات الأساسية للسكان، وبخاصة ما يتعلق بالطاقة الكهربائية والمحروقات «نفط وغاز».

والواضح أن هناك فرقاً بين معالجة الأوضاع المستجدة بعد العقوبات تحت ضربات المدافع والصواريخ، وبين مواجهتها في أوقات السلم.

ولكننا في معرض الحديث عن آثار العقوبات الاقتصادية والحصار الاقتصادي على سورية، كان من الصعب فصل هذه الآثار عن تداعيات الحرب على الأرض، فالأسباب والعوامل تداخلت بين عمليات الإرهاب والإعمال الحربية والحصار الاقتصادي، وهو ما نجم عنه النتائج الكارثية التالية:

أ ـ على الصعيد الاقتصادي

صدر عدد من الدراسات حول الأوضاع الاقتصادية في سورية خلال الحرب، ومن بين أهم هذه الدراسات الدراسة التي أصدرها مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» بعنوان «تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري 2011 ـ 2015»، وتوصلت هذه الدراسة إلى أرقام ومؤشرات اقتصادية أقرب ما تكون للدقة نستخلص منها ما يلي:

1 ـ بدأ الإنتاج المحلي الإجمالي بالانكماش والتراجع، بداية عام 2012 فسجل انكماشاً بنسبة –15.97 بالمئة، ثم ازداد الوضع سوءاً في العام التالي (2013) ليتراجع بنسبة –22.6 بالمئة. وفي عام 2014 انكمش الاقتصاد بنسبة –5.3 بالمئة ثم إلى –1.94 بالمئة عام 2015 بسبب تكيف الاقتصاد السوري مع الأزمة والعقوبات وإيجاد بعض الحلول البديلة.

تفيد معظم الدراسات الجارية حول الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية، أنها لم تؤدِ إلى تغيير أي نظام بل إلى الإضرار بالمجتمعات وإعادتها إلى الوراء، وفي جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

2 ـ تدهورت معدلات نمو أغلب القطاعات الرئيسية المكونة للناتج الإجمالي، لكن عام 2015 تحوَّل معدل نمو كل من قطاع تجارة الجملة المفرق والخدمات الحكومية والنقل إلى معدلات إيجابية في حين استمرت باقي القطاعات في الاقتصاد الحقيقي الإنتاجي «زراعة وصناعة وبناء» في تحقيق معدلات سلبية.

3 ـ حدثت تغيرات جوهرية في الأهمية النسبية للقطاعات المكونة للناتج الإجمالي (التركيب الهيكلي للناتج)؛ فقد تراجع الوزن النسبي لكل من القطاعات الإنتاجية لصالح القطاعات الخدمية والحكومية والنقل والتخزين.

4 ـ تعرضت فروع الاقتصاد كافة لخسائر جسيمة، وتختلف التقديرات حول خسائر الحرب السورية، إذ تتراوح هذه التقديرات بين 150 و300 مليار دولار.

5 ـ ارتفع معدل التضخم بمعدلات عالية، وهو ما أثر سلباً على مستوى معيشة المواطنين، ففي حين ارتفع عام 2011 إلى 6.7 بالمئة وصل عام 2013 إلى 11.7 بالمئة وبلغ عام 2014 نحو 22.7 بالمئة ثم وصل إلى 36 بالمئة عام 2015، وذلك تحت وطأة العقوبات الاقتصادية والحصار الاقتصادي وتداعيات الأعمال الإرهابية والعسكرية.

6 ـ تعرض سعر صرف الليرة السورية لانخفاضات حادة أوصلته إلى عتبة 400 ل. س للدولار الواحد عام 2015 بعد أن كان قبل 2011 في حدود 50 ل. س للدولار الواحد، وواصل الدولار ارتفاعه في السنوات التالية في السوق السوداء فوصل في آب/أغسطس 2019 إلى أكثر من 620 ل. س للدولار الواحد، علماً أن المصرف المركزي ثبت السعر المركزي في حدود 434 ل. س للدولار الواحد، وهنا تظهر ألاعيب المضاربين والمتلاعبين بالعملة وبقوت الشعب[10].

7 ـ ارتفع عجز الموازنة العامة من 195 مليار ل. س عام 2011 إلى 604 مليارات ل. س، أي ما يعادل 39 بالمئة من الموازنة العامة.

8 ـ على صعيد التجارة الخارجية، انخفضت درجة ربحية الاقتصاد من التجارة الخارجية من +5 بالمئة عام 2010 إلى –3.8 بالمئة عام 2014.

9 ـ عانى القطاع المصرفي مجموعة من المشكلات والعقبات فأثرت سلباً في أدائه، وتراجعت جميع الودائع المصرفية، بنسبة 2 بالمئة عام 2011 وبنسبة –6.6 بالمئة عام 2012، إلا أنها حققت تقدماً إيجابياً بدءاً من عام 2013.

وتعرضت فروع عديدة للمصارف للنهب والتخريب، وفي عام 2015 بلغت نسبة الديون المتعثرة في المصارف الخاصة 9.4 بالمئة.

10 ـ في دراسة للبنك الدولي صدرت عام 2017 قدر تراجع الإنتاج النفطي عام 2016 بنسبة 93 بالمئة عن مستواه عام 2010، في حين كانت نسبة التراجع في القطاعات غير النفطية 52 بالمئة. وقدرت الدراسة الناتج الإجمالي بـ 15 مليار دولار عام 2016 بانكماش بنسبة 63 بالمئة عن مستواه عام 2010.

ب ـ على الصعيد الاجتماعي

لعل أخطر نتائج الحرب والحصار الاقتصادي هو ما خلفه ذلك من آثار اجتماعية أصابت صميم السلم الاجتماعي، وهددت تماسكه، فضلاً عن تشريد وتهجير أعداد متزايدة من السكان بسبب الأعمال الإرهابية والعسكرية، وأدت هذه الأعمال إلى تدمير البنية التحتية وملايين منازل السكان. هذا وقد بلغ عدد اللاجئين[11] في الإقليم وأوروبا 6.15 مليون شخص. وقدر عدد النازحين داخل سورية بنحو 6.36 مليون شخص.

وتبدو هنا آثار العقوبات الاقتصادية في إضعاف قدرة الحكومة والعمل الأهلي في عمليات الإسعاف وتأمين مستلزمات النازحين وحاجاتهم. أما اللاجئ السوري في الخارج، فقد تعرض ويتعرض لسلبيات النزوح والغربة والتشرد والجوع والإهانة وأقسى النتائج كانت على الأطفال،

---

(10) استمر الدولار في الارتفاع مقابل الليرة السورية ليبلغ حد الألف ليرة في بداية العام الحالي.

(11) تقديرات الأمم المتحدة، للتوسع انظر: منير الحمش، **سؤال الاقتصاد في (الأزمة/الحرب) السورية في ضوء التحولات والتغيرات الدولية والإقليمية ومقدمة عن سؤال الهوية** (دمشق: دار التكوين، 2019)، ص 215 وما بعدها.

وبخاصة في مجال الصحة والتعليم، وهنا تبدو قسوة الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية ووحشيتها.

خاتمة

أختم بملاحظتين:

الأولى: أن الأمم المتحدة تعتبر «التدابير الاقتصادية الأحادية» بوصفها وسيلة للردع أو للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية، التي تستخدمها الدول الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن كوسيلة سياسية، خرقاً سافراً لمبادئ القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، «جاء ذلك في قرار الجمعية العمومية رقم/200/68/لعام 2013»، وقد صوتت الولايات المتحدة وإسرائيل ضد القرار، بينما امتنعت الدول الأوروبية عن التصويت.

الجدير بالذكر أنه لم يصدر عن مجلس الأمن قرار بجميع العقوبات العامة على الدولة ومؤسساتها، مع خلطها بعقوبات على الأشخاص، سوى قرار واحد هو على المتهمين باغتيال رفيق الحريري.

الثانية: تفيد معظم الدراسات الجارية حول الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية، أنها لم تؤدِ إلى تغيير أي نظام بل إلى الإضرار بالمجتمعات وإعادتها إلى الوراء، وفي جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

سبل المواجهة: تختلف سبل المواجهة حسب الدولة ومدى قدرتها على استيعاب القرارات الجائرة، وقدرتها على المواجهة، لكن يمكن القول باختصار إنه يمكن التخفيف وقع الحصار والعقوبات بما يلي من إجراءات وسياسات:

1 ـ حث أبناء الشعب على تحمل مسؤولياتهم، لكن هذا يستوجب وضعهم بصورة حقيقة ما يجري، بشفافية وصراحة، دون محاولة إخفاء الحقائق لما يجري.

2 ـ انتهاج سياسات اقتصادية واجتماعية، من شأنها تعزيز قوة الدولة اقتصادياً وإدارياً في مواجهة القرارات الجائرة، وتتطلب هذه السياسات تمكين الدولة من السيطرة على حدودها، وتعزيز قدرتها العسكرية وضبط الأسواق والأسعار والقضاء على الفساد والإفساد.

3 ـ الاستعانة بـ «الفارس الأسود» أي الدول الصديقة، التي تقبل تقديم العون من أجل التخفيف من أثر الحصار، بتأمين حاجات السكان من المواد الأساسية، ومكافحة السوق السوداء وكسب تأييد الرأي العام العالمي، والمجتمع الدولي □